دعت الناخبين للاطلاع عليها في حال أرادوا تعديلها بالإضافة إليها أو الحذف منها

«الداخلية»: عرض جداول الانتخاب في مقار اللجان حتى 15 مارس

أعلنت وزارة الداخلية للمواطنين بأن لجان قيد الناخبين في الجداول الانتخابية قد أنهت أعمالها عن شهر فبراير، وتعد الأعمال التي تمت في هذه الفترة – والتي تعرض بمقار اللجان حتى الخامس عشر من مارس وستنشر بالجريدة الرسمية أعمالاً مؤقتة، يجوز للناخبين طلب تعديلها بالإضافة إليها أو الحذف منها، وذلك من خلال اطلاعهم عليها والتأكد من إدراج أسمائهم أو أسماء من يجب إدراجهم فيها، وكذلك للتأكد من حذف أسماء المتوفين، أو من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة، أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق أو من نقلوا موطنهم من الدائرة.

ويجوز لكل ناخب مدرج في جدول الانتخاب أن يتقدم بطلبات الإدراج والحذف في الجداول الانتخابية في أيام العمل الرسمية في الفترة من 1–20 مارس، وذلك إلى مقر اللجنة المختصة، وستقيد الطلبات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص وتعطى إيصالات لمقدميها، والطلبات التى يجوز تقديمها للجنة في هذه الفترة يمكن أن تتناول ما يلي:

أولا: لكل مواطن مقيم في الدائرة الانتخابية أن يطلب إدراج اسمه في جدول الانتخاب الخاص بها إذا كان قد أهمل إدراج اسمه بشرط أن يقدم الدليل على توافر شروط الناخب فيه، وان الدائرة هي موطنه الانتخابي.

ثانياً: لكل ناخب مدرج في جدول الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق.

هذا وستقوم اللجان بالفصل في الطلبات المقدمة في هذا الشأن في موعد لا يجاوز الخامس من شهر أبريل 2021 وللجنة أن تسمع أقوال مقدم الطلب ومن قدم في شأنه الطلب، وأن تجري ما تراه لازماً من تحقيق وتحريات.

وسوف تعرض قرارات اللجان الصادرة بالقبول أو الرفض بمقار اللجان ابتداء من اليوم السادس حتى اليوم الخامس عشر من شهر أبريل 2021، كما ستنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية لفتح المجال أمام المواطنين للطعن في قرارات اللجان في موعد أقصاه اليوم العشرين من شهر أبريل 2021، وستحال هذه الطعون فورا إلى المحكمة الكلية المختصة تطبيقا لأحكام المادة "13" من القانون رقم "35 لسنة 1962" في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

وتود الوزارة أن تنبه السادة الناخبين الكرام إلى أهمية تعاونهم في الاطلاع على الجداول الانتخابية خلال فترة عرضها في كل لجنة لممارسة حقهم وواجبهم في تنقية الجداول حتى تكون معبرة عن الواقع، والتقدم بطلبات الاعتراض –إن وجدت– على القيود والتي ستعتبر نهائية بالنسبة إلى كل اسم لم يتقدم أحد بالاعتراض عليه.

وزارة الداخلية

الحملة تهدف إلى تهيئة بيئة أفضل لممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات

«نزاهة» تطلق «من أجل الكويت» لتعزيز مكافحة الفساد

هيئة مكافحة الفساد

أطلقت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" حملة بعنوان " من أجل الكويت"، في إطار تعزيز الشفافية وترسيخ سيادة القانون.

وتهدف الحملة إلى تهيئة بيئة أفضل لممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات إلى جانب تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية، كما تهدف إلى تعزيز مكافحة الفساد في إطار تفعيل اختصاصاتها بما يتوافق مع استراتيجية الكويت.

وقال مدير إدارة التخطيط والمتابعة بهيئة مكافحة الفساد م. خالد المزيني إن للحملة 3 أهداف من حملة " من أجل الكويت"، الهدف الأول هو توعية المجتمع بأشكال الفساد وأنواعه ومخاطره وطرق مكافحته، والأدوات والدور اللذين يمكنان المجتمع من مكافحته.

وأضاف في تصريح خاص لتلفزيون المجلس أن الهدف الثاني هو توعية المجتمع بدور نزاهة واختصاصاتها وكيفية تعامل الجمهور معها، فيما بين أن الهدف الثالث والأخير هو التوعية باستراتيجية الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وأكد المزيني أن صدى الحملة طيب، إلا أنه يجب قياسه من خلال استبيان أو استطلاع الرأي لمعرفة مدى تحقيق الحملة أهدافها.

العرو يسأل وزير التجارة عن أسماء من خصصت لهم قسائم صناعية

مبارك العرو

وجه النائب مبارك العرو سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، عن أسماء جميع من خصصت لهم قسائم صناعية خلال السنوات الخمس الماضية سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين.

وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1 – كشف بأسماء جميع من خصصت لهم قسائم صناعية خلال السنوات الخمس الماضية سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين.

2 – صورة ضوئية من القرارات الصادرة بسحب القسائم الصناعية مع بيان أسباب السحب لكل حالة وذلك عن السنوات الخمس الماضية.

3 – صورة ضوئية عن جميع الأحكام القضائية النهائية الصادرة بإلغاء قرارات التخصيص أو الإلغاء للقسائم الصناعية الصادرة من الهيئة العامة للصناعة خلال السنوات الخمس الماضية.

4 – صورة ضوئية عن جميع الأحكام القضائية النهائية الصادرة بإلزام الهيئة العامة للصناعة بتعويضات مالية للغير خلال السنوات الخمس الماضية.

مهلهل المضف يوجه سؤالا إلى وزيرة الأشغال عن سبب تأخير صيانة عدد من الشوارع والمناطق

مهلهل المضف

وجه النائب مهلهل المضف سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، عن سبب التأخير في مباشرة أعمال الصيانة في عدد من الشوارع والمناطق.

وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما سبب التأخير في مباشرة أعمال الصيانة ابتداء من شارع إبراهيم بن عبدالله المزين أو طريق رقم "404" وصولا إلى طريق الملك خالد بن عبدالعزيز شاملا المناطق التالية "الزهراء – حطين – الشهداء" بجميع قطعها؟

2 – ما الشركة المنفذة للمشروع؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من العقد.

3 – هل توجد أي غرامة في العقد في حال تأخر المقاول عن إتمام المشروع خلال المدة الزمنية المحددة حسب العقد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، هل طبق هذا النص؟ وإذا كانت الإجابة النفي، فما التعويضات أو العقوبات المقررة في حال التأخير؟

4 – هل توجد أي أوامر تغييرية طرأت على العقد بين الوزارة والجهة المنفذة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما هي؟ وإذا كانت النفي، فما خطة الوزارة في تنفيذ العقد؟

5 – ما تقييم أداء الوزارة أو أي ملاحظات بحسب جهاز متابعة الأداء الحكومي؟

6 – ما الموعد النهائي المقرر حسب العقد لانتهاء تنفيذ عملية صيانة الشوارع والمناطق السابق ذكرها في البند رقم "1"؟ وهل يوجد موعد جديد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى ذكر الأسباب.

كونها تعد من أكبرى محافظات البلاد تعداداً للسكان

الخليفة يقترح فتح فرع لبنك الائتمان في الجهراء

مرزوق الخليفة

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقديمه اقتراحا برغبة بفتح فرع لبنك الائتمان في محافظة الجهراء.

ونص الاقتراح على ما يلي: تعد محافظة الجهراء من أكبرى محافظات البلاد تعدادا للسكان ولما كان هنالك أراض سكنية تم توزيعها على المواطنين كمشروع مدينة المطلاع وكذلك مشروع غرب مدينة سعد العبد الله التي سوف يتم توزيعها في السنوات المقبلة، الأمر الذي يتطلب فتح فرع لبنك الائتمان لأهالي محافظة الجهراء خدمة لهم وسرعة إنجاز أمورهم المالية.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: " فتح فرع لبنك الائتمان في محافظة الجهراء".

الحميدي يوجه سؤالين إلى وزيري «شؤون مجلس الوزراء» و«الإسكان»

وجه النائب بدر الحميدي سؤالين إلى كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ، ووزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د.عبد الله معرفي، وفيما يلي نص السؤالين:

سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

نص السؤال على ما يلي: صدر المرسوم بقانون رقم "31" لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، وورد في الباب الثالث المتعلق بالأحكام الخاصة بالميزانية الملحقة والمستقلة التنظيم الخاص بإعدادها وطرق الصرف منها.

وقيدت المادة "46" من المرسوم بالقانون المشار إليه نماذج الصرف بأن عهدت إلى الجهات ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة تحديد شكل السجلات والأوراق اللازمة للمعاملات المالية والشروط والأوضاع التي تتبع في الصرف.

ورغم هذا التنظيم التشريعي للمحافظة عى المال العام وتقيدا بالنص الوارد في المادة "17" من الدستور التي قررت أن "للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن".

ومع ذلك وجد في أحد مستندات الصرف من ميزانية الديوان الأميري مبلغ بقيمة عدة ملايين دينار حول إلى أحد العاملين في الوفد الدائم لدولة الكويت في إحدى المنظمات الدولية عن طريق كتاب موقع من وكيل الديوان الأميري بالشؤون المالية والإدارية.

بدر الحميدي

ونظرا الخطورة صرف وتحويل عدة ملايين إلى حساب وفد رسمي، وتسليمه إلى شخص باسمه وكونه أمرا مخالفا لجميع القواعد المحاسبية والضوابط.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي– على أن تزود الإجابة بالمستندات المؤيدة لها:

–1 تداولت وسائل التواصل الاجتماعي خبرا مفاده تحويل مبلغ يجاوز أربعة ملايين دينار إلى وفد دولة الكويت لدى إحدى المنظمات الدولية مع تقرير تسيمه إلى شخص بذاته وذلك في 2011/7/18 فما مدى صحة هذه الواقعة واتفاقها مع حماية المال العام؟

–2 هل وكيل الوزارة المعتمدة لهذا الإجراء مخول قانونا في تحويل المبلغ من الديوان الأميري إلى وزارة الخارجية؟ ولماذا لم يصرف من ميزانية الوزارة وفقا لطبيعة عمل الجهة المحول إليها؟

–3 هل جرى العمل المحاسبي في الديوان على اعتماد صرف مبالغ من دون بيان أوجه صرفها والجهة المستفيدة من التحويل؟ وهل يجوز تقرير الاستلام إلى اسم شخص دون الجهة المحول إليها؟

–4 هل أخطر الديوان بأوجه صرف المبلغ المحول وأنها متفقة مع الغرض من تحويل المبلغ؟

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات

نص السؤال على ما يلي: فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية في ظل مواجهة جائحة "كوفيد 19" والحد من انتشار فيروس كورونا والإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: كم طائرة قدمت للبلاد من دبي وتركيا منذ يوم الأربعاء الماضي 3 فبراير حتى الآن؟ مع بيان عدد الوافدين على متنها وجنسياتهم ووظائفهم وكفلائهم.

لمساعدة المنتظرين للرعاية السكنية منذ سنوات طويلة

القطان يقترح خفض قيمة أرض مشروع غرب وجنوب عبدالله المبارك إلى 3 آلاف دينار

أعلن النائب د. علي القطان عن تقديمه اقتراحا برغبة في شأن خفض القيمة الرمزية للأرض في مشروع غرب عبد الله المبارك وجنوب عبدالله المبارك من 5 آلاف دينار إلى 3 آلاف دينار.

وجاء في مقدمة الاقتراح برغبة ما يلي: قام مجلس الوزراء في عام 2014 بتحديد القيمة الرمزية للأرض في مشروع غرب عبدالله المبارك بقيمة (5000 د.ك) خمسة آلاف دينار كويتي عن مساحة 400 متر مربع، وفي 2018 أقر مجلس الوزراء القيمة الرمزية كذلك لمن يحصل على قسيمة بمنطقة جنوب عبدالله المبارك بنفس القيمة وبنفس المساحة، وهذا ما أعلنت عنه المؤسسة العامة للرعاية السكنية لكلتا المنطقتين السكنيتين، علماً بأنه بالنسبة للمناطق الأخرى كمدينة المطلاع وغيرها التي تم تخصصيها كقسائم سكنية مازالت القيمة الرمزية للأرض بمساحة 400 متر مربع مبلغ (3000 د.ك) ثلاثة آلاف دينار كويتي. وحيث إنه لا يصح التفرقة في القيمة الرمزية لمستحقي القسائم من منطقة عن غيرها، ومن أجل تخفيف الأعباء عن المواطنين وخفض الالتزامات المالية عن كاهلهم خاصة بعد ما وصلت إليه الحالة الاقتصادية العالمية من انتكاسات والتي أثرت على دولة الكويت وما تلاها من أزمات أخرى كجائحة كورونا المستجدة وارتفاع السلع ومتطلبات الحياة وغلاء مواد البناء، خصوصا أن القيمة الرمزية للأرض سواء في غرب أو جنوب عبدالله المبارك مبالغ فيها مقارنة بأسعار المدن والمناطق السكنية الأخرى، ولا ننسى أن المنتظرين للرعاية السكنية منذ سنوات طويلة وهي حق من حقوقهم التي كفلها الدستور يجب ألا يكافأوا بزيادة الأعباء عن نظرائهم ويواجهون بأعباء تثقل كاهل الأسرة الكويتية ويضعها في خانة القروض وتراكم الديون، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: يقوم مجلس الوزراء بتكليف مؤسسة الرعاية السكنية بخفض القيمة الرمزية للأرض في مشروع غرب عبد الله المبارك وجنوب عبدالله المبارك من 5 آلاف دينار إلى 3 آلاف دينار أسوة بالمدن الأخرى، ومدينة المطلاع أخيراً، من أجل تخفيف الالتزامات المالية على المواطنين والأسر الكويتية للحاصلين على الرعاية السكنية في تلك المناطق ومساواتهم بالحاصلين على الرعاية السكنية في باقي المناطق الأخرى.

علي القطان

طلب تزويده بأعداد من تلقوا اللقاح

روح الدين يسأل وزير الصحة عن «دراسة إغلاق الأنشطة التجارية»

وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالا برلمانيا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن الدراسة التي على أساسها تم إغلاق الأنشطة التجارية "الصالونات، المطاعم، الأندية الرياضية".

وطلب النائب إفادته وتزويده بالآتي:

1 –ما الإجراءات القانونية التي اتخذتها وزارة الصحة حيال شهادات فحص الـ"pcr"؟ وهل تمت محاسبة الأشخاص الذين تقدموا بهذه الشهادات؟

2 – ما الخطة والدراسة التي تم إعدادها من قبلكم لإغلاق المطار والتي تسببت في زيادة أسعار التذاكر وما ترتب عليها من مشاكل للمواطنين العالقين بالخارج؟

3 – ما الأسس الصحية التي على أساسها تم اختيار الذين تلقوا لقاح كورونا؟ مع تزويدي بأعداد من تلقوا اللقاح، وهل تمت بناء على أولويات عمرية أو وظيفية أو محسوبية؟

4 – ما الدراسة التي على أساسها تم إغلاق الأنشطة التجارية "الصالونات، المطاعم، الأندية الرياضية"؟ وهل هذه الأنشطة تسببت في زيادة أعداد الحالات المصابة؟